ولا فرق بين أن يكون ذلك قبل الدخول أو بعده كان هناك شاهد أو لا
ص وإن حبست عليهما بما أنفقا عليها وحدها ش يعني لو أن الزوجة رجعت على
شاهدي الطلاق عند موت الزوج بما أنفقت عليها من ريعها منه ومن نصف
صداقها إذ لو لم تشهد بينهما بالطلاق لكانت من تركته وأكمل صداقها
فلم تعلم بما قررنا أن الموضوع حيث لم يكن الأشهد وطلاق فقط قبل الدخول
وكلام المؤلف يدل على أنه إذا لم يكن هناك شهود فحق الرجوع ثابت وهو صحيح
المسئلة قبلها لم يكن لها رجوع على شاهدي الطلاق بنصف الصداق
إذا لم يغرما عليها صداقا وهذا كله في المسيس لها بل ص وإن كان عن تسمية
أو تفويض شاهدي طلاق أمة غرما للسيد ما نقص من ثمن زوجها ش يعني
أنهما إذا شهدا بطلاق أمة من عصمة زوجها قبل الدخول بها أو بعده
والحال أن سيدها صدق على الطلاق فحكم القاضي بالغرامة بينهما أنه
إن شاهدي شهدا بخروج شاهدي الطلاق برجعة أو نحوه مما يرجع على ما مر
أو شهدا بتغليطهما بأن قالا غلطنا في شهادتنا وإنما التي شهدنا بطلاقها
غيرها فحكم القاضي برد الأمة في عصمة زوجها شم إن شاهدي التغليط
إن لم يخرج زوجها عن شهادتهما بما ذكر فإنهما يغرمان للسيد ما نقصته
الأمة بسبب زوجيته أي بسبب بقائها على عصمة زوجها أن
عودها لها بأن يراجعها فتقوم الأمة بلا زوج وتقوم مزوجة ويغرمان ما
بين القيمتين وقولنا والحال أن سيدها صدق على الطلاق احترازا
مما لو كان منكرا له فلا يغرمان له شيئا لأنهما لم يدخلا على منعه عنها وهم
منه أنه لو كان من تخرج أو تغليط شاهدي طلاق حرة لا يغرمان شيئا
لأن الحرة لا قيمة لها والظاهر أن هذه كالأمة ص ولو كان بخلع بتمام انظر
أو بائن فالقيمة حينئذ على الأحسن ش أي وكان الرجوع عن شهادته وافقه
خلع بتمام إذ لو لم يتما نهما إذا شهد على امرأة أنها خالعت زوجها بتمام سيد